

لم يعتبر من غير القاتل وأمرته فقد فصل صلح بين المجاهد من بصفة الفر
 وسيدة والرجوع إليه وكذلك فصل بين الوارثين بالقتل وعدمه ^{القول بالقتل} فلو
 ان الصفة هي العلة في إسحاق الضيب المسمى في الاول وعدم الارث
 في الثاني لما كان ذلك فائدة **التوع الثالث** ان يد
 عن التام في وصفا مع حكم مناسبه متى سأل سائل **مثل** قوله
 صلح **لا يقضي وهو غضبان** فيه يذكر الغضب مع الحكم على ان العلة
 هي عدم جواز الحكم عصب القاضي ولو لم يكن ذلك فائدة وذلك لانه
 مشهور للنقل وموجب للاضطرار **وعبر** ذلك من الوجوه التي يفهم
 منها التعليل لاعتبار وجه الظاهر كثير نحو المدح والدم في غير ذلك الفعل
 نحو قوله صلح لعن الله اليهود اتخذوا قبورهم مساجد فلولا قصد
 التنبية على علة لعنهم الله لكونهم اتخذوا قبورهم مساجد لم يكن
 لذلك فائدة **والمفضل** بين الشئيين بالشرط والاستثناء والمنسوط
مثل قوله صلح **ان اختلف الجنسان في عوا كيف شئتم** ففصل بين
 التكيلين في جوارز المتفاضل بشرط اختلاف الجنس فيعلم بذلك ان العلة
 في جوارز المتفاضل هي الاختلاف في الجنس واللام يكن لذلك المنسوط فائدة
 والاستثناء **مثل** قوله **تعا** الا ان يعفون ففصل تعا بين
 المطلقات العاقبة وغيرها في سقوط المهر بالاستتناء فلولا العلة
 في سقوط مهر العاقبة هو العفو لم يكن لذلك الاستثناء فائدة ومن
 ذلك الغايات **مثل** لا تقربوهن حتى يظهرن ونحوه فلو ان العلة في جوارز

الوطي هو الظاهر لم يكن لذلك الغاية فائدة وهو اقتضانا لصفة حكم من
 المشايخ الواجهة لذلك الصفة الا قصد التعليل للحكم بها والامكان ذكرها
 عدم الفائدة **نحو قول صلح** حينما يمنع عن الدخول في قوم
 عندهم كلب فقبيل له انك تدخل عند آل فلان وعندهم هرة فقال لها
 ليست بسبع انهما من الطوائف عليك والطوائف حيث ذكر ذلك جوابا انك
 من دخول يتنافيه هرة فانه العلة كونها غير سبع ولو اقصدا للتعليل
 لما كان ذلك **مثل** ان الاحبار بذلك وحده يقتضيه كذا فيقول والاولى ان هذا
 مما اتى فيه باحد شروط العلة فيكون من الطرفين الثاني من الصريح كما
 تقدم ونحو ذلك كثير فمنه العود كلها تنبئ نفس على العلة من حيث
 انه لو لم يقصد في ذلك لكان ذلك هذا الاوسر لغوا فائدة فيه
 وكلام الحكم منزه عن ذلك **وتالكثيرا اوتالت طرق العلم**
السير والنقسام هذا الطريق عند الاصوليين **حجة الاجماع** وليس
 باجماع صريح وانما سمي بذلك لانه يرفع في تعيين ما ادعى انه العلة الى
 الاحتجاج بالاجماع على انه لا بد لذلك الحكم من علة وهو اي حجة الا
جماع صرح لا وصاف في الاصل الذي يمكن ان يكون علم وهذا هو
 المنقسم بعد ذلك الحصر **ابطال التعليل** بها اي بتلك الاوصاف
الواحد انها **مفيدة** حينئذ كونه علم وهذا هو السهم والط
 يقع في **ابطال ما عده** يكون باهوام **اجاب** ان تنوع الحكم من دونه
 كما يقال في قياس السنة على البر في تخريم التقاضيل بعد الاجماع **على**

1957

Copyrighted by King Fahd University